

التداخل اللغوي في القراءات القرآنية

د. ياسر محمد خليل

أستاذ النحو واللغة المساعد - كلية التربية - جامعة صنعاء

ملخص البحث:

يبحث موضوع الدراسة في حقيقة التداخل في اللغة العربية، وهو يعني أن يأخذ متكلم بلغة ما من لغة غيره فينطق باللغتين معا، ومن ذلك: التداخل في كلمتين بحيث يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى نحو: (رَكَنَ) (يُرْكَنُ)، وفي ذلك لغتان: (رَكَنَ يَرْكُنُ) كَنَصَرَ يَنْصِرُ، و(رَكَنَ يَرْكُنُ)، كَعَلِمَ يَعْلَمُ، فتداخلت اللغتان فتركب لغة ثالثة هي: (رَكَنَ يَرْكُنُ) بالفتح فيهما.

ومن صور التداخل في كلمة واحدة نحو: (الحَبُكُ) بكسر فضم. وفيها لغتان هما: (الحَبُكُ): بضمين، و(الحيك) بكسرتين، فتداخلت اللغتان فتركبت لغة ثالثة قرأ بها بعض القراء هي (الحَيْكُ) بكسر فضم. اختلف العلماء في حكم التداخل: فمنهم من أجاز به بلا قيد أو شرط، ومنهم من قيده فاشتراط عدم استعمال لفظ مهمل البناء، ومنهم من منعه وحمل ما جاء منه على الشذوذ، وهذا الأخير متعارض مع ما جاء في القرآن الكريم لوجود هذه الظاهرة في بعض القراءات وفي كلام العرب.

المقدمة:

إنَّ الحمد لله، ونحمدهُ، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد.

مما لا شك فيه أن ترابط علوم اللغة العربية، ودورانها في محيط واحد، وانبثاقها من مصدر فرد أصيل، وافتقار كل فرع منها إلى الآخر ألفت نظر العلماء، فقلما نجد موضوعاً نحويًا إلا وفروع اللغة تتكامل معه وترفده، أو موضوعاً لغويًا إلا ومسائل التصريف في شياها، تعضده وتقيم أمره.

ولما كان الأمر كذلك عمدت في هذا البحث إلى تقديم موضوع التداخل اللغوي والقراءات القرآنية لما له صلة وثيقة بالعربية، وكما هو معروف أن القرآن الكريم هو الكتاب الأول الذي تعتمد عليه اللغة العربية...

وبالرغم من قلة مادة التداخل وتباعد معلوماته وعدم التحدث عنه إلا عند ابن جني في كتابه الخصائص (باب في تركب اللغات)، وكرره السيوطي في كتابه المزهر: (معرفة تداخل اللغات)، وفي الاقتراح: (في تداخل اللغات)، ثم ذكر صاحب البلغة هذا الأمر في: (معرفة تداخل اللغات)، فقد ظلت أجمع مادة هذا الباب من بعض الكتب، حتى خرجت بهذا البحث، والذي آمل أن يجد فيها الباحث الفائدة.

وقد جعلت البحث على قسمين: أفردت القسم الأول وجعلته للحديث عن التداخل في كلمتين، والثاني: عن التداخل في كلمة واحدة، ثم ذكرت ما وقع بين يدي من أمثلة وشواهد ذكرها العلماء منوهاً إلى آرائهم في كل مثال، وأتبع كل مثال منها بشواهد من القراءات وتوجيهها جاعلاً من هذا البحث دراسة لغوية قرآنية.

وبعد، فهذا جهد مقل، ونفس مقصّر يعترف بالنقص، ويؤمن بالتقصير، فإن وفقت فهذا فضل من الله تعالى، وإن كانت الأخرى فمن عند نفسي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التداخل في اللغات:

التداخل لغةً: هو تشابه الأمور والتباسها ودخول بعضها في بعض^(١).
التداخل اصطلاحاً: (تلاقى أصحاب اللغتين، فسمعَ هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كلُّ واحد منهما من صاحبه ما ضمّه إلى لغته، فتركبت لغة
ثالثة)^(٢).

ومن هنا يتبين لنا أن الرابط بين التعريفين: هو أن السامع قد تشابهت عليه اللغتان فجمع بينهما في كلامه، فأخذ شيئاً من هذه وآخر من تلك.
قال ابن جنّي: (اعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منهم لغة غيره؛ فمنهم من يخفّ ويسرع قبُول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتّة، ومنهم من إذا طال تكرّر لغة غيره عليه لصقتُ به، ووجدت في كلامه ألا ترى قول رسول الله ﷺ وقد قيل: يا نبيّ الله، فقال: لستُ بنبيّ الله ولكنتي نبيّ الله. وذلك أنّه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردّه على قائله)^(٣).

القول في التداخل: انقسم العلماء في التداخل إلى قسمين:

القسم الأول: أجازوه مطلقاً، ومن هؤلاء ابن جنّي، وهو أول من أفرد له باباً في كتابه الخصائص، وأول من أجازه بلا قيد أو شرط^(٤).

القسم الثاني: من حمل كل ما جاء في التداخل على الشذوذ، ولهذا قال ابن جنّي في باب تركب اللغات: (اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً ضعّف نظرهم، وخفّت إلى تلقّي ظاهر هذه اللغة أفهامهم؛ أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ

(١) اللسان مادة (دخل) ١١ / ٢٣٩.

(٢) الخصائص (باب تركيب اللغات) ١ / ٢٧٦، وينظر: أمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٩، والمزهر للسيوطي ١ / ٢٠٨.

(٣) الخصائص ١ / ٢٨٢.

(٤) ينظر: الخصائص ١ / ٣٧٦، ٢ / ٤٤.

عندهم وأدّعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها،
وأُتسوا ما كان ينبغي أن يذكره، وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه^(٥).

وقد اتخذ التداخل اللغوي صورا متعددة، منها على سبيل المثال:

أ- التداخل في كلمتين:

❖ بين الماضي والمضارع.

❖ بين الفعل واسم الفاعل.

ب- التداخل في كلمة واحدة:

❖ استعمال (فُعَل). ❖ التسهيل والتحقيق.

ج- الجمع بين اللفتين:

❖ فَعَلَ وَأَفْعَلَ.

❖ الإشباع والتسكين.

أولاً: صور التداخل بين كلمتين:

*** أبواب الأفعال الماضية والمضارعة، ومنه:**

- فَعَلَ يَفْعَلُ.

- فَعِلَ يَفْعُلُ.

- فَعِلَ يَفْعُولُ.

- فَعُلَ يَفْعَلُ.

- فَعَلَ يَفْعُولُ.

وقبل أن نعرض لأمثلة هذا النوع جدير بنا أن نقدّم القواعد القياسية في أبنية
الأفعال الثلاثية وصياغة المضارع منها حتى نتوصّل من خلالها إلى مواضع
التداخل.

(٥) الخصائص ١ / ٣٧٤، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٢٩.

فالماضي من الثلاثي على ثلاثة أبنية: (فَعَلَ) بفتح عينه، و(فَعِلَ) بالكسر، و(فَعُلَ) بالضم، ويأتي مضارع (فَعَلَ) على (يَفْعُلُ) و(يَفْعُلُ) في الصحيح على حد سواء، واللازم من المضاعف على الأوّل منهما، والمتعدي على الثاني، والواوي من المعتلّ على (يَفْعُلُ)، واليائيّ على (يَفْعُلُ)، ويأتي مضارع (فَعَلَ) على (يَفْعُلُ) فحسب، ويلزم مضارع (فَعَلَ) الضم أيضاً^(٦).

- فَعَلَ يَفْعُلُ: (من الصحيح)، مثل: (رَكَنَ يَرْكُنُ)، والركون إلى الأمر الميل إليه، والسكون والاطمئنان، و(الرُّكْنُ): الجانب الأقوى من كل شيء، وفيه لغتان:

أ - (رَكَنَ يَرْكُنُ) كنصر وخرج، ونقل عن الضراء أنها لغة قيس وتميم^(٧)، وزاد الكسائي: وأهل نجد، وقيل: وهي اللغة المشهورة^(٨)، وفي العين: (لغة سَفَلَى مُضِر)^(٩).

ب - (رَكِنَ) (يَرْكُنُ) كعلم وركب، حكاه أبو زيد^(١٠).

- القراءات: لم يستعمل في القرآن الفعل الماضي، وورد المستقبل في آيتين:

١- ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ١٧٤].

٢- ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٣].

القراءات الواردة: فيهما قراءتان:

١- قراءة الجمهور بفتح الكاف.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٨/٤، والمقتضب ٧١/١، والتكملة ٥٠٨، وشرح الملوكي ٣٨.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٦ / ٢.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (ركن) ٨٩ / ١٠.

(٩) العين: (ركن) ٣٥٤ / ٥.

(١٠) الصحاح (ركن) ٢١٢٦/٥، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٥/١.

- ٢- قراءة قتادة وطلحة بن مصرف والأشهب بن رميلة العقبلي ورواية هارون عن أبي عمرو وعبد الله بن أبي إسحاق بضم الكاف^(١١).
- توجيه القراءات: الفتح في قراءة العامة على أنه من (رَكِنَ) بالكسر على لغة أهل الحجاز وقيل: ماضيه (رَكَنَ) بالفتح جاء على (فَعَلَ يَفْعُلُ) شذوذاً، وقيل: اللغتان متداخلتان، وذلك أنه سمع مَنْ لَغَثُ الفتح في الماضي فتحها في المستقبل على لغة غيره فنطق بها على ذلك^(١٢).
- أما من ضم الكاف في (يُرْكُنُ) من (رَكَنَ) كقتل، على (فَعَلَ يَفْعُلُ)^(١٣).
- قال السمين: (وأما في هذه اللغة فلا ضرورة بنا إلى ادعاء التداخل، بل ندعي أن من فتح الكاف أخذه من (رَكِنَ) - بالكسر - ومن ضمها أخذه من (رَكَنَ) - بالفتح -)^(١٤).
- وقد عده من التداخل في موضع آخر: (تُرْكُنُ - بالضم - مضارعُ رَكَنَ - بالفتح - وهذا من التداخل)^(١٥).
- قَطَطَ يَقْطُطُ:
- قَرِطَ يَقْرِطُ: القنوط: الإياس من الشيء، وقيل: أشدُّ اليأس من الشيء^(١٦).
- وفيه لغات:
- قال الزجاج: (يقال: قَنَطَ يَقْنِطُ،) و(قَنِطَ يَقْنِطُ)، وهما جميعاً جائزتان^(١٧).

(١١) ينظر: المحتسب ١/٣٢٩، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٧١٧، البحر المحيط ٦/٢٢٠.

(١٢) البحر المحيط ٦/٢٢٠.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) الدر ٦/٤١٨.

(١٥) الدر ٧/٣٩٣.

(١٦) لسان العرب (قنط) ٧ / ٣٦٧، المحيط في اللغة (قنط) ٥ / ٣٢٩.

(١٧) معاني القرآن للزجاج ٣/١٨١.

- قَنْطَ يَقْنُطُ بالفتح، ووجهه الأخفش وغيره على تداخل اللغتين، إذ فتحت حركة العين في الماضي والمضارع وليس في عينها أو لامها حرف حلق^(١٨).
 - قَيْطُ يَقْنُطُ كحسب يحسب.
- ذكر ابن خالويه (قَيْطُ يَقْنُطُ) ك (فضيل يفضُل)، وهي مثلها محمولة على تداخل اللغتين فأخذ مضارع الثالثة مع ماضي اللغة الثانية فتركت منها لغة^(١٩) ثلاثة.

القراءات الواردة: ﴿ لَا تَقْنُطُوا ﴾ [الزمر: ٥٣]، ﴿ وَمَنْ يَقْنُطُ ﴾ [الحجر:

٥٦]، ﴿ هُمْ يَقْنُطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦].

في السبعة قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر عين المضارع في جميع القرآن، وقرأها الباقون بالفتح في كل القرآن^(٢٠).
وفي الشواذ قرئت بالضم، وهي قراءة زيد بن علي، والأشهب العقيلي، والحسن والأعمش، ويحيى بن يعمر، وأبي عمرو، وعيسى، وأبو حيوة بالكسر والضم. ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا قَنْطُوا ﴾.

فتجد أنه اجتمعت لغتان من اللغات الواردة في الفعل (قَنْطَ يَقْنُطُ) في قراءة

السبعة، ولغتان في الشواذ، وهما:

- ١- قَنْطَ يَقْنُطُ، قراءة أبي عمرو والكسائي.
- ٢- قَنْطَ يَقْنُطُ، قراءة الباقيين من السبعة.
- ٣- قَيْطُ يَقْنُطُ، قراءة الأعمش.
- ٤- قَنْطَ يَقْنُطُ، في قراءة أبي حيوة وغيره.

(١٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٨٠، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٨٤.

(١٩) ينظر: ليس في كلام العرب ٩٥.

(٢٠) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ٢٤٦.

وقال السمين: (ولولا أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ لكان قياس من قرأ (يَقْنُطُ) بالفتح أن يقرأ ماضيه (قَنِطَ) بالكسر لكنهم أجمعوا على فتحه)^(٢١).

قال ابن خالويه: (قرأ أبو عمرو والكسائي (يَقْنِطُ) - بالكسر - وهو الاختيار؛ لأن الماضي منه على (قَنُطَ) بفتح النون، فإذا كان الماضي مفتوحاً لم يجز في المضارع إلا الكسر والضم (قَنُطَ يَقْنِطُ) و(يَقْنُطُ)، وقد أجمعوا جميعاً - يعني السبعة - على فتح النون من قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ [الشورى:

٢٨] ولا يجوز فتح الماضي والمستقبل إلا إذا كان فيه حرف من حروف الحلق نحو: (ذَهَبَ يَذْهَبُ) و(سَخِرَ يَسْخَرُ). وقرأ الباقون:

(يَقْنُطُ) بفتح النون، فإن جعلوا ماضيه (قَنِطَ) بالكسر وإلا فهو شاذ)^(٢٢).
قَنُطَ يَقْنِطُ، وَقَنِطَ يَقْنُطُ، وأجود اللغتين: قَنُطَ يَقْنِطُ، وقراءة أبي حيوة بالضم: قَنُطَ يَقْنُطُ لغة تميم^(٢٣).

والقراءتان الباقيتان: (قَنُطَ يَقْنُطُ) لباقي السبعة، و(قَنِطَ يَقْنِطُ) للأعمش؛ وجههما على تداخل اللغتين؛ لورود: (قَنُطَ يَقْنِطُ) و(قَنِطَ يَقْنُطُ) في اللغة^(٢٤).

والقول في توجيه قراءة: {مِنَ الْقَنْطِينِ} بأحد أمرين:
الأول: أن يكون مقصوراً من (القانطين)، والعرب تحذف ألف فاعل في نحو هذا تخفيفاً.

الثاني: أن يكون من (قَنُطَ يَقْنُطُ)، بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر، فيقال:

(٢١) الدر ٧ / ١٦٧.

(٢٢) إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٢٤٦، حجة القراءات لأبي زرع ١ / ٣٨٢.

(٢٣) المحرر الوجيز لابن عطية ١٠ / ١٢٧.

(٢٤) ينظر: تفسير الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٣٧.

(قَبِطٌ) فهو قَبِطٌ، وَقَبِطٌ فهو قَانِطٌ^(٢٥).

هَلَكَ يَهْلِكُ: الهلاك متعدد، ومنه الموت، والمسموع فيه عن العرب:

- هَلَكَ يَهْلِكُ كضرب، وزاد الفيروز أبادي لغة أخرى: (هَلِكَ يَهْلِكُ) كعلم،
وَسَمِعَ: (هَلَكَ يَهْلِكُ) بالفتح فيهما مع خلو عينيها ولاهما من حرف الحلق، وهو
لغة كأبي يَأبَى^(٢٦).

القراءات الواردة: قراءة الجمهور في الماضي والمضارع هَلَكَ يَهْلِكُ ﴿ وَيُهْلِكُ

الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

قراءة الجمهور ﴿ وَيُهْلِكُ ﴾ بكسر اللام وقرأ الحسن وأبو حيوة وابن أبي

إسحاق وابن محيصن: ﴿ وَيُهْلِكُ ﴾ بفتح الياء واللام مضارعاً للفعل الثلاثي

المجرد (هَلَكَ)، على فَعَلَ يَفْعُلُ^(٢٧).

إذا قراءة السبعة جاءت على القياس: (هَلَكَ يَهْلِكُ) على (فَعَلَ يَفْعُلُ). أما

القراءة الشاذة فاختلفت في توجيهها:

- قال ابن مجاهد: هو غلط^(٢٨). وقيل: هي لغة ضعيفة^(٢٩).

- وقيل: هي من باب تداخل اللغتين؛ قاله ابن السراج^(٣٠).

وقال ابن جني: (هذا ترك لما عليه اللغة، ولكن جاء له نظير.... فإذا كان

الحسن وابن أبي إسحاق إمامين في الفقه وفي اللغة فلا وجه لدفع ما قرأ به لا

(٢٥) ينظر: المحتسب ٤/٢، تفسير الجامع لأحكام القرآن ٣٦/١٠.

(٢٦) ينظر: تاج العروس، والإكليل لمختصر الخليل (هلك) ١٣ / ٦٧٠.

(٢٧) ينظر: المحتسب ١ / ١٢١، شرح المفصل ٧ / ١٥٤.

(٢٨) ينظر: المحتسب ١ / ١٢١.

(٢٩) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٦٧.

(٣٠) شرح المفصل ٧ / ١٥٤.

سيّما وله نظير في السماع... وقد يجوز أن يكون (يَهْلِكُ) جاء على (هَلِكُ) بمنزلة (عطب) غير أنه استغني عن ماضيه بـ (هَلَكَ) (٣١).

- فَعَلَ يَفْعَلُ: (من المعتل)

أبى، يَأبَى: الإباء: الامتناع عن الشيء، ويقال: أبى؛ إذا ترك الطاعة ومال إلى المعصية وقيل: الإباء الكراهية (٣٢).

واللغة المشهورة في ذلك: (أَبَى يَأْبَى)، وبها نزل القرآن، وهي مما اتفق فيه فتح عين ماضيه ومضارعه مع خلوهما من حروف الحلق، وقد اختلف اللغويون في توجيهها على أقوال، منها:

١- أنهم ضارعوا بـ (أَبَى يَأْبَى) (حسب يحسب)، ففتحوا كما كسروا؛ وهو قول سيبويه (٣٣).

٢- أنهم أجروا الألف مجرى الهمزة؛ لأنها أختها ومن مخرجها، وهي مثلها إذا لينت، ففتحوا تشبيها بـ (قرأ يقرأ) وهذا القول لسيبويه أيضا (٣٤).

وذهب الزجاج إلى القول: (وَأَبَى يَأْبَى في اللغة منفرد، لم يأت مثله إلا قلبي) (٣٥).

وقال ابن القطّاع: (وليس في كلام العرب (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح الماضي والمستقبل مما ليس عينه ولا لامه حرف حلق إلا حرف واحد لا خلاف فيه؛ وهو (أَبَى يَأْبَى)، وقد جاءت أربعة عشر فعلا باختلاف فيها) (٣٦).

(٣١) المحتسب ١ / ١٢١.

(٣٢) العين (أبى) ٨ / ٤١٨، تهذيب اللغة (أبى) ١٥ / ٦٠٥.

(٣٣) ينظر: الكتاب ٤ / ١٠٥.

(٣٤) المصدر السابق ٤ / ١٠٥.

(٣٥) معاني القرآن للزجاج ١ / ٣٦٢.

(٣٦) الأفعال ١ / ١١.

وقال ابن خالويه: (وليس في كلام العرب فعلٌ بفتح الماضي والمستقبل فيه ممّا ليس فيه حرف من حروف الحلق إلاّ (قلّى يقلّى) و(جبى يجبى) و(سلى يسلى) و(أبى يأبى) وغسى يغسى، و(ركن يركن) عن الشيباني^(٣٧)).

القراءات: وجاء الماضي (أبى) في تسع آيات؛ مُجرّداً في سبع منها، وهي:

- ١- ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٣٤].
- ٢- ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر: ٣١].
- ٣- ﴿ فَأَبَىٰ أَكْثَرَ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الإسراء: ٨٩].
- ٤- ﴿ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الإسراء: ٩٩].
- ٥- ﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴾ [طه: ٥٦].
- ٦- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴾ [طه: ١١٦].
- ٧- ﴿ فَأَبَى أَكْثَرَ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الفرقان: ٥٠].

ومسنداً إلى واو الجماعة في آية واحدة هي:

- ١- ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا ﴾ [الكهف: ١٧٧].

وإلى نون النسوة في أخرى:

- ١- ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ

تَحْمِلْنَهَا ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وجاء المضارع (يأبى) في أربع آيات؛ مرفوعاً في اثنتين؛ هما:

(٣٧) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١١٧، وينظر: إعراب القراءات السبع ١/ ٣٤٦.

- ١- ﴿يُرْضُونَكَ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٨].
- ٢- ﴿وَيَأْبَىٰ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].
ومجزوماً في اثنتين:
- ١- ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].
- ٢- ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومن خلال هذا الاستقرار؛ نجد أن ورود هذا الفعل في القرآن إنما هو على لغة فتح العين في الماضي والمضارع. وقد خرج ذلك معربوا القرآن على أنه شاذٌ كقلبي يلقى، وأنه إنما اتفق فيه فتح عينيه؛ لأن ألفه أشبهت الهمزة فعومل معاملة الحلقي، ففتح لهذه العلة^(٣٨).

٢- **فَعَلَ يَفْعَلُ**: نحو: **عَضَّ يَعْضُ**: العضُّ الإمساك بالأسنان أو الكدمُ بها، وفيه لغة ثابتة هي: **عَضِيضٌ** **أَعْضُ** (**فَعَلَ يَفْعَلُ**) كسمع^(٣٩).

وذكر الجوهري لغة أخرى قال: (**عَضِيضٌ** باللقمة فأنا **أَعْضُ**)، وقال أبو عبيدة: **عَضَضْتُ** - بالفتح - لغة في الرباب يقال: **عَضَّهُ**، و**عَضَّ** به، و**عَضَّ** عليه^(٤٠).

والقول بثبوت هذه اللغة التي ذكرها من تقدم:

١- أنها لغة متداخلة من لغتين:

أ- **عَضِيضٌ** **أَعْضُ**.

ب- **عَضَضٌ** **أَعْضُ** أو **أَعْضُ**.

(٣٨) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٦٢، إملاء ما من به الرحمان ٢/ ٩٥، المفصل ١/ ٣٩٦.

(٣٩) اللسان (عضض) ٧/ ١٨٨.

(٤٠) الصحاح (عضض) ٣/ ١٠٩١.

فأخذَ ماضي الثانية مع مضارع الأولى، فقيّل: عَضَضَ أَعْضَ.

وقد وردَ الماضي مسنداً إلى واو الجماعة في آيةٍ واحدةٍ فقط هي:

١- ﴿وَإِذَا حَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وجاءَ الفعلُ المضارعُ مفتوحَ العينِ في آيةٍ واحدةٍ فقط هي:

١- ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧].

من عضض بكسر العين في الماضي، يعض بفتحها في المضارع على القياس^(٤١).

- **فعل يفعل: (من المعتل):**

كُدت تُكاد: كِدتُ أفعل: هممت وقاربت، وأكثر أهل اللغة على أن الماضي منه كاد، وفي إسناده إلى ضمير الرفع لغتان: (كِدت وكُدت)، ومستقبله تكاد فحسب، وأكثر العرب على الكسر، والضم لغة بني عدي، وقد حكى الأزهري عن الليث: كاد يكود^(٤٢).

فمن خلال ما سبق يكون هناك ثلاث لغات:

١- كِدتُ أكادُ. ٢- كُدتُ أكادُ. ٣- كُدتُ أكودُ.

وفي تخريج هذه اللغة أقوال:

أ- أنها قياسية، على لغة من يقول في الماضي كُدت وكِدت جميعاً ومضارعها أكاد.

ب- أن يوافق في المضارع من يقول في الماضي كِدت^(٤٣).

(٤١) ينظر: مختصر الشمائل المحمدية ٢٧٥.

(٤٢) ينظر: تهذيب اللغة (كاد) ١٠ / ٢٢٧.

(٤٣) المنصف ١ / ٢٥٧.

ج- أنها من باب تركب اللغتين، فأخذ الماضي من لغة من يقول كُدت أكودُ - على القول بثبوتها كما حكاها الليث - والمضارع من كِدت أكادُ، فاستغنوا بمضارع كِدت عن مضارع كُدت^(٤٤).

وقد وجهها كثير من اللغويين على الشذوذ، منهم سيبويه، وقد علل سيبويه ذلك بقوله: (وقد قال بعض العرب: كُدت تكادُ، فقال فَعَلْتُ تَفَعَّلُ، كما قال فَعَلْتُ أَفَعَّلُ، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة، وهذا قول الخليل، وهو شاذ في بابه، كما أن فَضِيلَ يَفْضُلُ شاذ من بابه، فكما شَرِكْتُ يَفْعَلُ يَفْعَلُ؛ كذلك شَرِكْتُ يَفْعَلُ يَفْعَلُ، وهذه الحروف من فَعِلَ يَفْعَلُ إلى منتهى الفصل شواد^(٤٥)).

وأما ابن جني فقد علل شذوذه بأحد أمرين؛ فإما أن يكون اجترأ عليه فأخرج من بابه لضعفه باعتلال عينه، أو عوّض من اعتلال عينه فقوّي بضرب من التصرف ليس لنظيره^(٤٦)

القراءات: جاء الماضي منه مسندا إلى تاء المخاطب في آيتين، وهما:

١- ﴿ وَلَوْلَا أَنْ تَبَتَّنَا لَقَدْ كِدْتَ تَرَكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٧٤].

٢- ﴿ قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ ﴾ [الصافات: ١٥٦].

وهو فيهما مكسور الكاف على (فعل)، ولم ترد قراءة بالضم.

وجاء المضارع مجردا في عشر آيات هي:

١- ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠].

(٤٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٢٧، الفصل ١/ ٣٩٦، شرح المفصل ٧/ ١٥٤.

(٤٥) الكتاب ٤/ ٤٠.

(٤٦) ينظر: المنصف ١/ ١٨٩.

- ٢- ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٧].
- ٣- ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠].
- ٤- ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥].
- ٥- ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].
- ٦- ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [النور: ٤٣].
- ٧- ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: ١٥].
- قرأ نافع، والكسائي: (يكاد السموات) بالياء، وقرأ الباقون: (تكاد) بالتاء، لتأنيث السموات^(٤٧).
- ٨- ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ١٥٢].
- ٩- ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك: ١٨].
- ١٠- ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١].
- ومسنداً إلى واو الجماعة في ثلاث آيات هي:
- ١- ﴿فَمَالِ هَتُّؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ١٧٨].
- ٢- ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ﴾ [الكهف: ١٩٣].
- ٣- ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ١٧٢].

(٤٧) ينظر: حجة القراءات ٤٤٨.

وجاء مجزوماً مجرداً في آية واحدة هي:

١- ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدِّ يَرْنَهَا ﴾ [النور: ٤٠].

والفعل المضارع في كل آية سبقت جاء بالألف (يكاد)، وهو على: (فَعَلَ) يَفْعَلُ لا غير

باب اسم الفاعل من (فَعَلَ):

إنّ القياس في بناء اسم الفاعل من (فَعَلَ) المفتوح العين والمتعدي من (فَعَلَ) المكسور العين؛ أن يكون بزنته، وأمّا (فَعَلَ) اللّازمُ فيصاغ على (فَعَلَ) في الأعراض، و(أَفْعَلُ) في الألوان، و(فَعْلَانُ) في الامتلاء وضدّه، أمّا (فَعَلَ) وبابه اللزوم فلا يأتي على (فَاعِلٍ) إلاّ في كلمات معدودة سنأتي عليها في حديث التداخل ثمّ، وإنّما هو على (فَعِيلٍ)؛ فيقال: شَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ.. و(فَعَلَ) نحو: ضَحَّمَ فهو ضَحْمٌ، وغيره^(٤٨).

ومن ذلك: صَلَحَ فهو صَالِحٌ، وفي فعله لغتان:

١- صَلَحَ (فَعَلَ)^(٤٩).

٢- صَلَحَ (فَعَلَ) من بابِ كَرُمٍ^(٥٠).

نقل عن ابن دريد أنّه قال: ليس (صَلَحَ) بثبّت، وجاء اسم الفاعل بزنة:

صَالِحٌ، وبزنته (فَعِيلٍ): (صَالِحٌ)^(٥١).

فعلی هذا يُخْرَجُ ما ورد من صَلَحَ - بالضمّ - فهو صالح على تداخل

اللغتين:

أ- صَلَحَ فهو صَالِحٌ.

(٤٨) ينظر: المقتضب ٢ / ١١٥.

(٤٩) ينظر: مجمل اللغة ٣ / ٢٣٦، اللسان (صلح) ٢ / ٢٣٦.

(٥٠) اللسان (صلح) ٢ / ٢٣٦.

(٥١) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ٣ / ١٠٩.

ب- صَلَّحَ فهو صليحٌ. بحيث أخذ اسم الفاعل من الأولى مع الفعل من اللغة الثانية.

وجاء الفعل (صَلَّحَ) في آيتين فقط هما:

١- ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَّحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣].

٢- ﴿وَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتُهُمْ وَمَنْ صَلَّحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [غافر: ٨].

القراءات: قرئ الفعل الماضي (صَلَّحَ) بوجهين:

أ- قراءة الجمهور بفتح اللام (صَلَّحَ) على (فَعَلَ).

ب- وقرأ ابن أبي عبلة (صَلَّحَ) بضم اللام على (فَعَلَّ)^(٥٢).

قال السمين: (هي لغة مرجوحة)^(٥٣)، وقال الهمداني: (وهما لغتان غير أن الفتح أفصح)^(٥٤).

وقال الزبيدي: (صَلَّحَ كَمَنَعَ، وهي أفصح؛ لأنها على القياس)^(٥٥).

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن قراءة الجمهور: (صَلَّحَ) فهو صالح على القياس، أما قراءة ابن أبي عبلة (صَلَّحَ) فهو صالحٌ فعلى تداخل اللغتين.

ثانياً: التداخل في كلمة واحدة:

مرّ سلفاً نماذج للتداخل بين لغتين في كلمتين منفصلتين؛ بأن تؤخذ إحداهما من لغة والأخرى من لغة ثانية، وسوف نقف في هذا المبحث على تداخل من نوع آخر، إذ يؤخذ حرف من حروف الكلمة الواحدة من لغة، وحرف آخر من حروف الكلمة ذاتها من لغة أخرى بحيث تجتمع في الكلمة المفردة لغتان.

(٥٢) ينظر: الكشاف / ٢ / ٣٨٥، العقد الفريد / ٣ / ١٣٤، البحر المحيط / ٦ / ٣٨٢، ٩ / ٢٣٩.

(٥٣) الدر / ٧ / ٤٤.

(٥٤) العقد الفريد / ٣ / ١٤٣.

(٥٥) تاج العروس (صلح) / ٤ / ١٢٥.

والقول بتركب لغتين واجتماعهما في كلمة واحدة أثبتته قوم وأنكره آخرون، فممن أثبتته ابن جني وغيره، وممن أنكره أبو علي الفارسي^(٥٦).

وعلى القول بوجوده؛ فله صور، منها:

- الجمع بين بناءين في كلمة واحدة، مثل: (الحُبُك) جمع بين (فَعْلٍ وفُعْلٍ)
- الجمع بين الهمز والتسهيل، مثل: (سَيَأْتَم) جمع بين كسر فاء المعتل (المُسَهَّل) وهمز عين المهموز.

١- (الحُبُك): الحُبُكُ: جمع حُبَاك كمثل ومثل، وهو تكسر كل شيء، كالرمل إذا مرت به الريح الساكنة، والماء القائم إذا مرت به الريح^(٥٧).

ويمكن القول: إنَّ القراءات التي حملت على التداخل: قراءة أبي مالك الغفاري والحسن وغيرهما: في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ بكسر الحاء وضم الباء^(٥٨).

- إن أبنية الاسم الثلاثي المجرد المتفق عليها عشرة فحسب، وهي: (فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ)^(٥٩).

وقد اختلف في توجيهها على قولين اثنين:

- فمن قائل بأنها من باب تداخل اللغات، إذ ورد فيها لغتان:
 - ١- فصيحةٌ، وهي بضمَّتَيْن، كقراءة الجمهور.
 - ٢- وأخرى بكسرتين.

والقارئ بالكسر فالضمُّ تداخلت عليه اللغتان، فكسر الحاء مريداً القراءة بـ (الحُبُك) ثم تدارك الضمُّ للقراءة بـ (الحُبُك) كما تستوجه اللغة الفصحى

(٥٦) التكملة ٥٠٨.

(٥٧) ينظر المحيط في اللغة (حبك) ٢ / ٣٨٥.

(٥٨) ينظر: البحر المحيط ٦ / ٧٨، المزهرة ١ / ١٩٥، المحيط في اللغة ١ / ١٧٥.

(٥٩) الكتاب ٤ / ٢٤٢، التكملة ٣٩٩، الممتع ١ / ٦٠، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٥.

والقراءة الصحيحة، فجمع بين أول اللفظ على لغة وآخره على لغة أخرى، وهذا ما ارتآه ابن جنى بعد أن حمّله على السهو^(٦٠).

قال ابن عطية: (هي قراءة شاذة غير متوجهة، وكأنه أراد كسرهما، ثم توهم الحبك قراءة الضم بعد أن كسر الحاء وضم الباء، وهذا على تداخل اللغات)^(٦١).

ومن قائل بأنه ممّا أتبع فيه حركة الحاء لحركة التاء في (ذات) وهي الكسرة، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأنّ الساكن حاجز غير حصين، وهو رأي أبي حيان^(٦٢).

والبعض حمل هذه القراءة على الشذوذ فحسب^(٦٣).

الجمعُ بين اللغتين:

النّماذج اللاحقة صور للجمع بين اللغتين؛ ترتبط مع تداخل اللغات برابط؛ لأنّ التداخل في الحقيقة هو جمع بين لغتين، فتستعمل كلمة أو حرف من لغة مع مكملها من الكلمة أو الحرف من لغة أخرى، فيستعملان جميعاً في لسان واحد، والجمع فإنّما هو النطق بالكلمة الواحدة بوجهين يوافق أحدهما لغة ما، والآخر اللغة الأخرى، وللجمع بين اللغتين، الذي هو استعمال الكلمة الواحدة بوجهين على لغتين مختلفتين، ومنها:

١- الجمع بين المدّ والقصر. ٢- الجمع بين الحركة والإسكان.

(٦٠) بنظر: المحتسب ٢ / ٢٨٧.

(٦١) المحرر ٦ / ١٦٧، البحر المحيط ١٠ / ١٢٤.

(٦٢) بنظر: البحر المحيط ٩ / ٥٤٩.

(٦٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٣٦٠.

أ- الجمع بين المقصور والممدود:

الاسم المقصور: هو كل اسم معرب في آخره ألف لازمة نحو: القفا،
والعصا، وذكرى وحبل^(٦٤).

والممدود: هو كل اسم معرب آخره همزة بعد ألف زائدة مثل: صحراء،
حمراء^(٦٥).

وقد يرد الاسم مقصورا في لغة، وممدودا في لغة أخرى، وهما بمعنى.
القراءات: من القراءات الواردة التي جمع فيها بين المقصور والممدود قوله
تعالى: ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ^ط﴾ آل عمران: ٣٧. قرأ حمزة والكسائي: (زكريا)
مقصورا. وقرأ الباقون: ممدودا^(٦٦).

قال ابن خالويه: (فأما (زكريا) فالقصر والمد فيه لغتان)^(٦٧).

ومنه قوله تعالى: ﴿ شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ النحل: ٢٧. قرأ أبو عمرو،
ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: (شركائي الذين) بهمزة،
وقرأ ابن كثير برواية البزي (شركاي) بغيرهمز^(٦٨).

قرأ ابن كثير: (شركاي) غير ممدود مثل: هداي، وبشرأي، وقرأ باقي
السبعة: (شركائي الذين)؛ لأنَّ شركاء مدتها مثل فقهاء وسفهاء، ثم أضفتها
إلى ياء النفس^(٦٩)، وهي مفتوحة فأما قراءة ابن كثير فقال ابن مجاهد: لا وجه
لها. وقال ابن الرومي سألت أبا عمرو فقال: لحن؛ ذلك أن العرب تستثقل الهمزة

(٦٤) اللباب ١ / ٨٤، وينظر: شرح التصريح ١ / ٨٩.

(٦٥) الكافية الشافية ١ / ٦٨، وينظر: شذا العرف ٩٠.

(٦٦) السبعة ٢٠٤، والنشر ٢ / ٢٣٩.

(٦٧) إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١١١، وينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٨.

(٦٨) السبعة ٣٧١.

(٦٩) ياء المتكلم.

في الاسم المنفرد فلما اجتمع في (شركائي) (أربعة أشياء كلها مستقلة):
الجمع، والهمزة، والكسرة، والياء)، حذف الهمز تخفيفاً، وكل مدَّةٌ فهي
زائدة^(٧٠).

خلاصة البحث:

- الحديث عن تداخل اللغات موضوع نحوي صريح، وهو يعني أخذ متكلم بلغة ما من لغة غيره، بحيث ينطق باللغتين معاً.
 - التداخل بين اللغات أمر راجع إلى الاستعمال.
 - ❖ اختلف العلماء في حكم التداخل، فأجازوه قوم، وقيده آخرون بما لم يؤدِّ إلى استعمال لفظ مهمل.
 - ❖ للتداخل صور متعددة، منها ما كان في كلمتين مما استعمل في أبنية الأفعال، بحيث يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى، ومنها ما كان في كلمة واحدة.
 - ❖ التداخل بين اللغتين له وجوده في القرآن الكريم، ولذا كان هذا البحث دراسة لغوية قرآنية
- وإلى هنا انتهى ما أردت أن أطرحه في هذا البحث، فإن يكن صواباً فمن الله تعالى وتوفيقه، وإن كانت الأخرى، فمن عند نفسي، وعزائي في ذلك أنني اجتهدت إلى الصواب ولم أدخر وسعاً في ذلك، والله أسأل أن يجعلني ممن عمل عملاً فحسنته وأتقنه، وصلى الله على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(٧٠) ينظر المتصور والممدود للضراء ٤٥.

قائمة المصادر والمراجع:

١. إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: شاكر وهارون، الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة.
٢. إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. العثيمين ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م.
٣. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد ط ٢، عالم الكتب، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
٤. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥ م.
٥. الأفعال، لابن القوطية، تحقيق: علي فودة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي القاهرة.
٦. أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق: د. الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٧. إملاء ما من به الرحمن، للعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩ م.
٨. البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الطبعة الجديدة، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٩. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: علي شيري دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤ م.
١١. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٢. التكملة والذيل والصلة، للحسن بن محمد الحسن الصفغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وعبد الحليم حسن، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
١٣. التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم المرجان، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل ١٩٨١ م.
١٤. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وجماعة، المؤسسة المصرية العامة، مصر ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤ م.
١٥. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الطبعة الثانية.
١٦. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧ م.
١٧. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال مكرم، الطبعة الخامسة مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٠ م.
١٨. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: قهوجي وحويجاتي ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.
١٩. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت.
٢٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، ط١، دار القلم، بيروت، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
٢١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، للألوسي البغدادي، ط ٤، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
٢٢. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة.

٢٣. شذا العرف في فن الصرف، للحملأوي، أحمد بن محمد بن أحمد، ط ١٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٥م.
٢٤. شرح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. السيد أحمد، ط ١، دار هجر، ١٩٩٠م.
٢٥. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (لات).
٢٦. شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، منشورات جامعة أم القرى، مكة ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢م.
٢٧. شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٢٨. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، المكتبة العربية، حلب.
٢٩. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: الحسن والزفزاف، وعبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥م.
٣٠. الصحاح في العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٣ دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.
٣١. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف.
٣٢. العقد الفريد، لابن عبد ربة الأندلسي، أحمد بن محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لات.
٣٣. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. المخزومي ود. السامرائي ط ١، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

٣٤. الفرق بين الحروف الخمسة، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصر، ط ١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٤ م.
٣٥. فعلت وأفعلت، لأبي إسحاق إبراهيم بن سهل الزجاج، تحقيق: ماجد الذهبي الشركة المتحدة دمشق، د.ت.
٣٦. القاموس المحيط، للفيروز أبادي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٣٧. الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦ م.
٣٨. الكتاب لسبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٣٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط ٣، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٩٧٢ م.
٤٠. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ط ١، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٥ م.
٤١. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، د.ت.
٤٢. ليس في كلام العرب، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢ مكة المكرمة، ١٩٧٩ م.
٤٣. ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق.

٤٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح: عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ود. عبد الحلیم النجار، ط ١، دار سزكين، د.ت.
٤٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ١٩٧٥ م.
٤٦. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: مصطفى السقا وحسين نصار، ط ١، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٩٥٨ م.
٤٧. المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط ١، عالم الكتب بيروت، د.ت.
٤٨. مختصر الشمائل المحمدية، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي صاحب السنن، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشره: ج. برجشتراسر.
٤٩. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٥٠. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط ١، دار الكتب بيروت، ١٩٩٨ م.
٥١. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين السواس، مجمع مطبوعات اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤ م.
٥٢. معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥ م.

٥٢. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
٥٤. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.
٥٥. المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت.
٥٦. المقتضب، لأبي العباس محمد يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٥٧. المقصور والممدود، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٨. المتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ٤، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩ م.
٥٩. الممدود والمقصور، لأبي الطيب الوشاء، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٧٤ م.
٦٠. المنصف على تصريف المازني، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط ١ وزارة المعارف العمومية.
٦١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم سالم مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣ م.